الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب
المكتب الجهوي لجهة طنجة تطوان الحسيمة

بـــــــــلاغ

انعقد ، بتوفيق من الله، الاجتماع العادي للمكتب الجهوي للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بجهة طنجة–تطوان–الحسيمة، عن بُعد ، يوم السبت 28 مارس 2026، برئاسة الكاتب الجهوي ذ. عادل بنونة، الذي استهل اللقاء بكلمة تناول فيها تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الراهنة بالجهة، مستحضراً التحديات المطروحة على الحركة النقابية في ظل التحولات المتسارعة، ومؤكداً على مركزية الالتزام بمقتضيات مدونة الشغل كمرجعية قانونية أساسية لضمان حقوق الشغيلة وصون كرامتها.

وسجل المكتب الجهوي، في هذا السياق، بقلق بالغ واستنكار شديد ، استمرار السلطات الإدارية بالجهة في رفض أو التماطل في تسليم وصولات الإيداع القانونية للمكاتب النقابية المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب (تأسيساً وتجديداً) في خرق واضح للمقتضيات الدستورية والقانونية ذات الصلة بحرية التنظيم النقابي، واعتبر ذلك سلوكاً يرقى إلى مستوى "المنع المقنع" الذي يقوض أحد الحقوق الأساسية المكفولة قانوناً.

كما وقف الاجتماع على تفاقم الخروقات التي تمس حقوق الشغيلة، في تعارض صريح مع مقتضيات مدونة الشغل، خاصة ما يتعلق بـ:

- الفصل التعسفي المرتبط بالانتماء أو النشاط النقابي، في خرق لمبدأ حماية الأجراء؛
- التسريحات الجماعية دون احترام المساطر القانونية المنصوص عليها؛
- عدم التصريح بالأجراء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، في إخلال بالحقوق الاجتماعية؛
- عدم صرف الأجور داخل الآجال القانونية، وعدم أداء مستحقات الساعات الإضافية والتعويضات؛
- التحايل عبر عقود محددة المدة وتشغيل العمال عبر شركات المناولة بشكل دائم، خلافاً لروح القانون؛
- الإخلال بشروط الصحة والسلامة المهنية، بما يشكل تهديداً لسلامة الأجراء؛

والى جانب هذه الاختلالات، توقف المكتب الجهوي عند تداعيات الزيادات المتتالية في أسعار المحروقات، والتي ساهمت في تفاقم تكاليف المعيشة، في غياب إجراءات كفيلة بحماية القدرة الشرائية، معتبراً أن تحميل الأجراء وعموم المواطنين كلفة الاختلالات المرتبطة بالتوازنات الطاقية يتنافى مع مبادئ العدالة الاجتماعية.

وعليه، فإن المكتب الجهوي يعلن ما يلي:

1. **إدانته القوية لكل أشكال خرق مقتضيات مدونة الشغل والتضييق على الحرية النقابية؛**
2. **مطالبته السلطات الإدارية بالالتزام الفوري بالقانون، وتسليم وصولات الإيداع داخل الآجال القانونية؛**
3. **دعوة مفتشيات الشغل إلى تفعيل أدوارها الرقابية والزجرية لضمان احترام تشريع الشغل؛**
4. **تنديده بالفصل التعسفي والتسريحات الجماعية خارج الضوابط القانونية، ومطالبته بجبر ضرر المتضررين؛**
5. **مطالبته بفرض احترام التصريح الاجتماعي والأجور والتعويضات وفق ما تنص عليه مدونة الشغل؛**
6. **رفضه للهشاشة المهنية الناتجة عن الاستعمال المفرط لعقود محددة المدة والمناولة بشكل مخالف للقانون؛**
7. **شجبه للزيادات في أسعار المحروقات وانعكاساتها المباشرة على القدرة الشرائية؛**
8. **دعوة الحكومة إلى اعتماد حلول هيكلية تضمن التوازن بين متطلبات الاقتصاد وحماية القدرة الشرائية للطبقة العاملة؛**
9. **دعوة كل القوى الحية بالجهة إلى التعبئة والتنسيق لمواجهة موجة الغلاء والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛**
10. **تأكيده على مواصلة النضال من أجل التطبيق السليم لمدونة الشغل وضمان العدالة الاجتماعية.**

وفي الختام، يؤكد المكتب الجهوي أن احترام مدونة الشغل ليس خياراً بل التزام قانوني، وأن كرامة الشغيلة وصيانة حقوقها بالجهة تظل خطاً أحمر لا يمكن التراجع عنه، داعياً إلى تدخل عاجل ومسؤول لتفادي مزيد من الاحتقان الاجتماعي.

ما ضاع حق وراءه طالب.

عن المكتب الجهوي للاتحاد

حرر بتطوان في 28 مارس 2026